

معاً من أجل أمن واستقرار الوطن

مسار الحوار والمبادرات الوطنية

وثائقيات

مضمون مبادرة فخامة رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى (2 فبراير 2011م)



بسم الله الرحمن الرحيم
 - إستئناف اللجنة الرباعية لأعمالها لمناقشة الانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية بما في ذلك القائمة النسبية.
 - تجميد النقاش حول التعديلات الدستورية.
 - فتح باب السجل الانتخابي لتسجيل من بلغوا السن القانونية.
 - تشكيل حكومة وحدة وطنية.
 - عدم التمديد أو التوريث أو تصفير العداد.
 - إصلاحات شاملة في مجال الحكم المحلي وانتخاب المحافظين ومدراء المديرية وتدوير الوظائف الحكومية.
 - الاهتمام بالاقتصاد وفتح باب الاكتتاب في بعض المؤسسات الاقتصادية.
 - التوسع في شبكة الضمان الاجتماعي واستيعاب خمسمائة ألف حالة.
 - إنشاء صندوق لدعم الخريجين وإعادة النظر في كافة الرسوم المفروضة في الجامعات الحكومية.
 - إنشاء صندوق أصدقاء اليمن لدعم التنمية.
 - إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ولجنة المناقصات والمزايدات وتعزيز استقلال القضاء.
 - عدم السماح بالفوضى والتخريب.
 - الدعوة لتحمل الجميع مسئولياتهم الوطنية للحفاظ على الوطن وأمنه.

المبادرة المقدمة عبر أصحاب الفضيلة العلماء (22 / 2 / 2011م)

بسم الله الرحمن الرحيم
 1 - سحب قانون الانتخابات والاستفتاء وإعادته لمجلس النواب لإقراره بالتوافق.
 2 - سحب مشروع التعديلات الدستورية المنظورة حالياً أمام مجلس النواب وتشكيل لجنة وطنية لإجراء التعديلات الدستورية بالتوافق.
 3 - تشكيل حكومة وحدة وطنية بالتوافق.
 4 - إحالة الفاسدين إلى القضاء وسرعة البت في قضايا الفساد المنظورة أمام القضاء.
 5 - إطلاق أي سجين ممن لم تثبت إدانته أو لم يكن له قضايا منظورة أمام القضاء.
 6 - يتم اختيار خمسة قضاة يقوم كل طرف باختيار اثنين منهم والخامس يتم اختياره من لجنة العلماء المرجعية أو بالتوافق بين القضاة الأربعة وذلك للفصل في النزاع القائم بين أطراف العمل السياسي.
 7 - إيقاف الحملات الإعلامية والمهارات والتحريض وذلك بما يهين الأجواء لإنجاح الحوار الوطني.
 8 - إيقاف المظاهرات والاعتصامات وبما يكفل إزالة أعمال الفوضى والتخريب والاحتقان في الشارع ومن أي طرف كان.

نص المبادرة المقدمة عبر (ليس كامبل)

مدير المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
 1. حرية الرأي والتعبير مكفولة بطرق سلمية بعيداً عن أي أعمال شغب أو عنف أو صدامات.
 2. إيقاف المسيرات والاعتصامات والحملات الإعلامية والمهارات المتبادلة.. بما يهين المناخات إلى طاوله الحوار.
 3. إجراء الحوار الوطني.. بدءاً من لجنة الأربعة، والثلاثين، والمائتين.
 4. تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على سير الانتخابات النيابية وبما يكفل إجرائها في مناخات حرة ونزيهة وشفافة وفي ظل رقابة محلية ودولية.
 5. أكّد فخامة رئيس الجمهورية ما أعلنه سابقاً حول عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية عام 2013م.. مجدداً ما أعلنه في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بأنه لا تمديد ولا توريث ولا تجديد.
 6. الرئيس ملتزم وبحكم مسؤولياته كرئيس للجمهورية بالحفاظ على أمن واستقرار الوطن وسكينة المواطنين.

رد اللقاء المشترك على مبادرة رئيس الجمهورية أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى (13 فبراير 2011م)

1 - إن ماجاه في خطاب الرئيس وبيان اللجنة العامة يعني إلغاء كافة الإجراءات الانفرادية المخالفة لهذه الاتفاقيات والمتمثلة: في التعديلات الدستورية، والتصويت على قانون الانتخابات، وتشكيل اللجنة العليا.
 2 - لقاء اللجنة الرباعية بصفتها هيئة رئاسة اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (لجنة الـ 200) ما يعني أنها عندما تجتمع بهذه الصفة ستبدأ من حيث انتهت وستعرض ما تتوصل إليه على اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني التي تمثل المشترك وشركاه، والمؤتمر وحلفاءه (لجنة الـ 200).
 3 - ستقوم هيئة رئاسة اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (الرباعية) بتقديم تقرير إلى اللجنة المشتركة (لجنة الـ 200) عما تم إنجازه خلال الفترة الماضية والمقترحات الإطارية التي توصلت إليها، ومقترح باللجان الفنية المطلوب تشكيلها.
 4 - ستحدد اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني السقف الزمني اللازم لإنجاز اللجان الفنية ولجان التواصل مهامها.
 وفي إطار هذه الفقرات الأربع سألغة الذكر فاللقاء المشترك وشركاؤه جاهزون وعلى أتم الاستعداد للتوقيع خلال هذا الأسبوع على محضر يحدد أطر وخطوات السير بعملية الحوار الوطني الشامل حتى بلوغه الأهداف المرجوة منه دونما توقف، فكل نقبل بأي حال من الأحوال أي تضيق أو تلاعب بالوقت، ولهذا وسيدا للذرائع المماثلة وتبديد الوقت يبادر اللقاء المشترك وشركاؤه باقتراح مسودة لما ينبغي ان يتضمنه المحضر المشار إليه على النحو التالي:-
 1. استكمال لجنة التواصل مع الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية اعمالها خلال مدة محددة بهدف ضمان مشاركتهم الفاعلة في الحوار الوطني، إضافة إلى تأمين مشاركة معارضة الخارج والحوثيين فيه.
 2. تشكيل اللجان الفنية التي تقتضيها موضوعات وقضايا الحوار:
 - لجنة دستورية مشتركة.
 - لجنة قانونية مشتركة.
 - لجنة اقتصادية مشتركة.
 - أي لجان أخرى يتم التوافق عليها.
 3. تتابع هيئة رئاسة اللجنة المشتركة للتهيئة وتعالج ماقد يعترضها من صعوبات، وتتولى مع لجنة الثلاثين البت بالقضايا الخلافية داخل اللجان الفنية أولاً بأول.
 4 - تنجز اللجان الفنية أعمالها خلال المدة الزمنية المحددة لها بحيث تنتهي إلى وضع مشروع برنامج للإصلاح الشامل.
 5 - فور ذلك تجتمع اللجنة المشتركة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (لجنة الـ 200) لمناقشة وإقرار ما تفتت عليه اللجان الفنية (برنامج الإصلاح الشامل).
 6 - عقب ذلك يعقد مؤتمر الحوار الوطني ويكون من مهامه:
 - البت النهائي في برنامج الإصلاح الشامل.
 - تحديد آلية تنفيذ هذا البرنامج (حكومة وفاق وطني).
 7- تقوم حكومة الوفاق الوطني بسرعة إنجاز الآتي:
 طرح التعديلات الدستورية التي سيتم التوافق عليها إلى مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة.
 متابعة تقديم التعديلات قانون الانتخابات إلى مجلس النواب لإقراره على أن تتضمن حكماً انتقالياً ينص على أن مهمة اللجنة العليا في المرحلة الأولى ينحصر في الإعداد للاستفتاء على التعديلات الدستورية.
 تشكيل لجنة عليا على قاعدة أربعة إلى خمسة.
 تعديل قانون الانتخابات وطرحه على مجلس النواب في ضوء نتائج الاستفتاء على الدستور.
 8 - عقب ذلك تبادر اللجنة العليا للانتخابات والإعداد للانتخابات النيابية على أن يتم الانتهاء منها في الزمن الذي سيتم تحديده والتوافق عليه.
 إننا نرى أن إثبات الجدية والمسؤولية في ما ورد في خطاب الإخ الرئيس سوف يتجسد بشكل حقيقي من خلال قيامه بتنحية كل الأبناء والأخوان وأبناء الأخوان والأقارب عن الدرجة الرابعة من مواقعهم القيادية سواء في القوات المسلحة وأجهزة الأمن أو في الحكومة والمجالس المحلية والخدمة المدنية، والقطاعين العام والمختلط.

النقاط الخمس المقدمة عبر نخبة من العلماء والمشايخ (2 مارس 2011م)

1. ضمان حرية التظاهر والاعتصام لجميع أبناء اليمن بالأسلوب السلمي.
 2. يطالب الجميع بتشكيل لجنة للتحقيق في الاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون في المدن اليمنية ومحاسبة المسؤولين عنها وتقديمهم للمحاكمة وتعويض أسر الشهداء ومعالجة الجرحى على نفقة الدولة حتى الشفاء.
 3. انتقال سلمي وسلس للسلطة بالاستناد على ما ألتزم به الرئيس بخصوص عدم التمديد وعدم التوريث، وعدم ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة.
 4. وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية في إطار فترة انتقالية لتنفيذ ذلك، بحيث لا يتعدى نهاية هذا العام بناءً على مبادرة يقدمها الرئيس بذلك.
 5. يتم التواصل مع جميع القوى وأطراف العملية السياسية في الداخل والخارج بدون استثناء لاستكمال النقاش حول هذه المبادرة.

توضيح من مصدر مسؤول بمكتب رئاسة الجمهورية

صرح مصدر مسئول في مكتب رئاسة الجمهورية بأن ماسمي بالنقاط الخمس المقدمة من أحزاب اللقاء المشترك عبر عدد من الوسطاء من أعضاء التجمع اليمني للإصلاح وآخرين قد اشتملت على بعض النقاط الغامضة والمتبسة علناً رفضه لتلك التفسيرات المقدمة للنقطة الرابعة من قبل قيادة تلك الأحزاب في ما أصدره من تصريحات مناقضة ومخالفة للدستور وإرادة الشعب المعبر عنها في صناديق الاقتراع وحيث تنص النقطة على:
 (وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية في إطار فترة انتقالية لتنفيذ ذلك بحيث لا يتعدى نهاية هذا العام بناءً على مبادرة يقدمها الرئيس بذلك).
 وهذه تناقض تماماً مع ما ورد قبلها في النقطة الثالثة التي تنص على:
 (انتقال سلمي وسلس للسلطة بالاستناد على ما التزم به الرئيس بخصوص عدم التمديد وعدم التوريث وعدم ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة).
 وقال المصدر إن تلك التفسيرات المتعسفة تمثل عملية انقلابية مكشوفة على الديمقراطية والشرعية الدستورية.. مؤكداً أن الدستور هو مرجعية الجميع حاكماً ومحكوماً وان أي محاولة للخروج على الدستور أمر لا يمكن القبول به لما ينطوي عليه ذلك من مجازفة خطيرة تهدد أمن وسلامة الوطن وتمثل تديماً لعمل المؤسسات الدستورية وتجاوزاً لإرادة الشعب المالك الحقيقي للسلطة والتي يقرها عبر صناديق الاقتراع.
 وقال المصدر إن الانتقال السلمي والسلس للسلطة لا يتم عبر الفوضى ولكن عبر الاحتكام لإرادة الشعب المعبر عنها من خلال الانتخابات لاختار من يريد حاكماً له بعيداً عن أي أعمال عنف أو شغب أو تدمير للمكتسبات الوطنية التي حققها شعبنا في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية، مجدداً ما أعلنه فخامة الأخ رئيس الجمهورية حول عدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية عام 2013م وعدم التوريث وتمسكه بما ورد في مبادرة أصحاب الفضيلة علماء اليمن ذات النقاط الثماني.

بيان توضيحي للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك

لتوضيح حقيقة رؤية المشترك وموقفه وتجنباً لسوء الفهم الذي قد يملك البعض جراء الاجتزاء من البيان ذكر المصدر ما يلي:
 أولاً: إن المشترك لم يرحب بما اسمي مبادرة وإنما نظر إليها كأفكار عامة تحاول أن تبحث عن مخرج من المأزق الذي وضع فيه الحزب الحاكم نفسه ومع العملية السياسية برمتها. كما أن الحديث عن العودة للحوار هو مناف لواقع الحال، لأن الحوار لم يبدأ في الأساس حتى يعود إليه، فنحن نرفض الحوار الثنائي ودعونا إلى حوار وطني شامل لكل القوى الوطنية ولا زلنا متمسكين بهذا المبدأ .
 ثانياً: إن لجنة الأربعة وهي هيئة رئاسة لجنة المائتين قد أنهت عملها بوضع خارطة طريق لعمل لجنة المائتين التي تقوم بالتهيئة والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وانه لا معنى لاجتماعها إذا لم تتم الموافقة على خارطة الطريق التي أنجزتها.
 ثالثاً: إن الحوار لم يعد وسيلة لهروب الحزب الحاكم من أي مأزق وضع نفسه ووضع البلد فيه، وبالتالي فرؤيتنا للحوار تتجسد في الحقيقة الماثلة التي تقول إن الشعب اليوم لا بد أن يكون حاضراً في هذا الحوار بتطلعاته وطموحاته وتضحياته.
 رابعاً: إن الحوار يجب أن يتجه نحو تغيير النظام السياسي وهي مسألة يجب أن تشترك فيها كافة فعاليات المجتمع.
 خامساً: إن المجتمع كله يجب أن يتحمل كلفة السير في طريق التغيير وان هذه المسألة لا تقررها بعض الأحزاب نيابة عن المجتمع .
 سادساً: لقد اشتمل بيان اللقاء المشترك وشركائه على رؤية منهجية لقضية التغيير السياسي منطلقة من الآتي:
 1 - بناء الدولة الا مركزية لكل أبناء اليمن تسويها العدالة والمساواة .
 2 - الاعتراف بالقضية الجنوبية وحلها حلاً عادلاً .
 3 - الوقف النهائي للحروب في صعدة .
 4 - التوزيع العادل للثروة وحل المسألة الاقتصادية لتحقيق العدالة والمساواة في التوزيع بما في ذلك الوظيفة العامة وحل مشكلة البطالة وإنهاء الفساد وتوازن الأجور والأسعار والقضاء على الفساد .
 5 - بناء المؤسسات الوطنية بعيداً عن المحسوبية وعلى أساس وطني وبعيداً عن الولاءات ووفقاً للكفاءات.
 6 - جعل مواجهة الإرهاب قضية وطنية بعيداً عن التوظيف والاستثمار لأن هذه الآفة تهدد استقرار البلد ولا بد أن تجند لمواجهة كل الإمكانيات الوطنية وبصورة مختلفة عما يجري اليوم.